

# الباب الثالث

## العناصر السياسية في الحضارة

### الفضل الأول

#### أصول الحكومة

الفريزة الاجتماعية - الفوضى البدائية - القبيلة والعشيرة - الملك - الحرب

ليس الإنسان حيواناً سياسياً عن رضى وطواعية ، فالرجل من الناس لا يتحد مع زملائه مدفوعاً برغبته بقدر ما يتحد معهم بحكم العادة والتقليد والظروف القاهرة ؛ فهو لا يحب المجتمع بقدر ما يخشى العزلة ، ولذلك نواه يتحد مع غيره من الناس لأن اعتزاله يعرضه للخطر ، ولأن ثمة أشياء كثيرة يمكن أن يتجود أداؤها بالتعاون أكثر مما يتجود بالانفراد ، وعلى ذلك فالرجل من الناس وحشى<sup>١</sup> في صميمه يتصدى للعالم كله تصدى العدو لأعدائه بكل ما يتطلب ذلك من بطولة ؛ فلو قد جرت الأمور على ما يشتهي الإنسان المتوسط لكان الأرجح ألا تقوم للدولة قائمة ؛ بل إنك لتراه في يومنا هذا يمتد الدولة مقتاً ، ولا يفرق بين الموت وجباية الضرائب ؛ ويتحرق شوقاً لحكومة لا تحكم من أموره إلا أقلها ؛ ولو رأته يطالب بزيادة في القوانين فما ذاك إلا لأنه يعتقد أن جاره لا بد له من تلك القوانين أما هو إذا ما ترك لهواه ، فينزع إلى الفوضى التي لا يضبطها تفكير فلسفى ، ويظن أن القوانين - فيما يختص بحالته - زائدة لا حاجة إليها .

وإن نظرت إلى أبسط المجتمعات تكويناً لأوشكت ألا ترى فيها حكومة على أنة صورة من الصور ، فالصائدون البدائيون لا يميلون إلى قبول التقنين إلا حين

ينضمون إلى جماعة الصيد ويستعدون لدور النشاط ؛ أما في غير هذا فترى قبيلة البوشمن تعيش عادة في أسرآت معزول بعضها عن بعض ؛ وكذلك أقزام أفريقيا وأهل استراليا الفطريين لا يقبلون التنظيم السياسي إلا مؤقتاً ، حتى إذا ما فرغت مهمته انتشروا من جديد في أسرآت كل منها قائم بذاته ؛ وليس لأهل تسمانيا رؤساء ولا قوانين ولا حكومة دائمة ، والفيديون من سكان سيلان انقسموا جماعات على أساس الروابط العائلية ، لكن لم يكن عليهم حكومة ، والكوبيون في سومطره « يعيشون بغير سلطان » وتحكم كل أسرة نفسها ؛ وقلما تجد القويجين في جماعات تزيد عن اثني عشر ؛ وكذلك التنجيون يجتمعون اجتماعات متفرقة لا تزيد الجماعة منها عن عشر خيمات أو ما يقرب من ذلك ، ولا يزيد « الحشد » من الاستراليين عن ستين شخصاً إلا في القليل النادر (١) ، ولا تلتئم هذه الجماعة ولا تتعاون إلا لأغراض خاصة مثل الصيد ، دون أن تتحد في نظام سياسي دائم .

كانت القبيلة أول صورة للنظام الاجتماعي الدائم - ونقصد بالقبيلة جماعة من أسرآت ترتبط باواصر القربى ، وتشغل بقعة من الأرض على سبيل الشيوع ولها طوطم مشترك وتحكمها حكومة بعينها وفق قوانين معينة ؛ فإذا ما اتحدت عدة قبائل تحت رئيس واحد تكونت بذلك العشيرة ؛ فالعشيرة هي الخطوة الثانية نحو تكوين الدولة ؛ لكن التطور في هذه السبيل كان بطيئاً إذ كان كثير من الجماعات بغير رؤساء (٢) وجماعات أخرى كثيرة لم تقبل نظام الرئاسة - فيما نظن - إلا في وقت الحرب (٣) فالديمقراطية ليست من مزايا عصرنا التي يُزهى بها على العصور السوالف ، لأنها تظهر على خير وجوهها في كثير من الجماعات البدائية حيث لا تكون الحكومة القائمة عليها سوى ما يشير به رؤساء الأسر في العشيرة - ولم يُسمح قط بقيام السلطة جزافاً (٤) فالهنود من قبائل « إراكوا » و« دلاوير » لم يعترفوا بشيء من القوانين أو الضوابط خارج نطاق النظام

الطبيعى الذى تقضى به الأسرة أو العشيرة ؛ ولم يتمتع رؤسائهم إلا بسلطة متواضعة فى مقدور شيوخ العشيرة أن ينسخوها فى أى وقت شاءوا ؛ وكان يقوم على هنود « أوماها » « مجلس السبعة » الذى يظل أعضاؤه يتشاورون فى الأمر حتى يصلوا إلى إجماع فى رأى ؛ فإذا أضفت إلى هذا جمعية الأراكوا المشهورة ، التى تم فيها الاتفاق بين قبائل كثيرة ، فارتبطت القبائل بما اتفقت عليه من عهود فى حفظ السلام ، لم تجد هوة سميحة تفصل بين هؤلاء « الهمج » وبين الدول الحديثة التى تتعهد بنشر السلام فى جمعية الأمم تعهداً قد يخلون به .

لكنها الحروب هى التى تخلق الرئيس وتخلق الملك وتخلق الدولة ؛ كما أن هؤلاء جميعاً هم الذين يعودون فيخلقون الحروب ؛ ففى « ساموا » كانت للرئيس سلطة إبان الحرب ، أما فى غير ذلك فلم يكن يأبه له الناس كثيراً ؛ وقبيلة « دياك » لم تكن تعرف من الحكومة إلا ما لرأس الأسرة على أسرته من سلطان ، فإن نشب القتال كانوا يختارون أشجع مقاتليهم فيؤاونه القيادة ويطيعونه طاعة غمياء ، حتى إذا ما فرغوا من قتالهم ، نزعوه وأرجعوه إلى عمله السابق بمعنى هذه العبارة الحرفية (٥) ؛ وأما فى فترات السلم فقد كان أكثر الساطة والنفوذ للكاهن أو رئيس السحرة ؛ فلما تطور نظام الحكم ، وأصبحت الملكية هى الصورة المألوفة لدى أغلب القبائل ، اشتقت الملكية وظائفها من وظائف هؤلاء ، وجمعت تلك الوظائف كلها فى يدها ؛ وظائف المقاتل والشيخ الوالد والكاهن ؛ وإنك لترى الجماعات تحكمها قوتان : تحكمها الكلمة فى وقت السلم ، ويحكمها السيف إبان الشدائد ؛ وإذن فالقوة لا تعمل إلا حينما يفشل الإرشاد بالقول ؛ ولقد سر القانون والعقائد الأسطورية جنباً إلى جنب خلال العصور ، يتعاونان معاً على حكم البشر ، أو يتعاقبان الواحد بعد الآخر ، ولم تجرؤ دولة من الدول حتى يومنا هذا أن تفصل بينهما ، ومن يدرى لعلهما يعبرداً فيتحدان غداً .

ولكن كيف انتهت الحرب إلى قيام الدولة ؟ لم يكن ذلك لأن الإنسان ميال بفطرته للحروب ، فبعض الشعوب المتأخرة غاية في حب السلام ، ولم يستطع الأشكيمو أن يفهموا لماذا يطارد الأوربيون بعضهم بعضاً كأنهم الخيتان - مع أنهم يدينون جميعاً بعقيدة مسالمة واحدة - ولماذا يسرق بعضهم أرض بعض ، ولذا قالوا في تمجيد أرضهم : « ألا ما أجمل أن يكون غطاؤنا ثلجاً وجليداً ! ما أجمل أن يكون الذهب والفضة اللذين إن كانا كامنين في صخورنا - الذهب والفضة اللذين يتكالب عليهما المسيحيون تكالبا جشعا - فإنهما يكونونان تحت غطاء كثيف من الثلج بحيث لا يستطيعون الوصول إليهما ! إن عقم أرضنا عن الإثمار مؤدباً إلى سعادتنا ومنقذنا من اعتداء المعتدين » (٦) ومع ذلك فحياة البدائيين قد تخللتها حروب لا تنقطع ؛ فالصائدون كانوا يقاتلون من أجل المصائد التي لم تنزل عامرة بصيدها ، كما كان الرعاة يقاتلون في سبيل المراعى الحديد من أجل قطعانهم ، والزارعون يقاتلون ليستولوا على التربة العذراء ؛ وكل هؤلاء وأولئك كانوا يقاتلون حيناً بعد حين ليأثروا لقتل ، أو لينشئوا ناشئتهم على الصلابة والنظام ، أو ليجددوا الحياة الرتيبة المملولة ، أو ليظفروا بغنيمة يسلبونها أو أسيرة يخطفونها ، وقليلاً ما حارب هؤلاء وأولئك من أجل الدين ؛ نعم لقد كان بينهم أنظمة وعادات تحدد القتل ، كما هي الحال بيننا - فعيّنوا ساعات بعينها أو أياماً أو أسابيع أو أشهراً لا يجوز للهمجي الكريم النفس أن يقتل أحداً خلالها ؛ كذلك حددوا بعض القواعد لا يجوز عصيانها ، وبعض الطرق لا ينبغي أن يُعتدى عليها ، وبعض الأسواق والمستشفيات لا ينشب فيها قتال ؛ ومن هذا القبيل أن عملت «جمعية الأراكوا» على قيام «السلم الأعظم» مدى ثلاثمائة عام (٧) ، لكن الحرب مع هذا كله كانت هي الأداة المختارة للانتخاب الطبيعي بين الأمم والجماعات البدائية .

ولم يكن للنتائج المترتبة على الحروب نهاية تقف عندها فقد كانت عاملاً

لا يرحم في اقتلاع الشعوب الضعيفة والقضاء عليها ، ورفعت مستوى الإنسان من حيث الشجاعة والعنف والقسوة والذكاء والمهارة ؛ وحفزت الإنسان على الاختراع ، وأدّت إلى صنع آلات أصبحت فيما بعد أدوات نافعة ، وإلى اصطناع فنون للحرب سرعان ما انقلبت فنونا للسلام ؛ ( فكم من السكك الحديدية اليوم تبدأ على أنها جزء من خطة القتال ، ثم تنتهى وسيلة من وسائل التجارة ! ) وفوق هذا كله عملت الحرب على انحلال الشيوعية والفوضى اللذين سادا الجماعات البدائية وأدخلت في الحياة نظاما وقانونا ، وأدت إلى استرقاق الأسرى وإخضاع الطبقات وقيام الحكومات ؛ فالدولة أمها الميائكية وأبوها القتال .

## الفصل الثاني

### الدولة

باعتبارها تنظيماً للقوة - المجتمع القروي - الأركان النفسية للدولة

يقول نيتشه : « إن جماعة من الوحوش الكواسر شقراء البشرية » جماعة من الغزاة السادة ، بكل ما لها من أنظمة حربية وقوة منظمّة ، تنقض بمخالها الخيفة على طائفة كبيرة من الناس ، ربما فاقتها من حيث العدد إلى حد بعيد ، لكنها لم تتخذ بعد نظاماً يحدد أوضاعها ... ذلك هو أصل الدولة « (٨) ، ويقول « لِسْتِرْ وورد » Lester Ward : « تبدأ الدولة - باعتبارها مختلفة عن النظام القبلي - بأن يغزو جنس من الناس جنساً آخر » (٩) ؛ ويقول « أو پنهيمر » Oppenheimer : « إنك ترى أينما وجهت البصر قبيلة مقاتلة تعتدى على حدود قبيلة أخرى أقل منها استعداداً للقتال ، ثم تستقر في أرضها مكوّنةً جماعة الأشراف فيها ، ومؤسسةً لها الدولة » (١٠) ؛ ويقول « راتسنهوفر » Tatzenhofer « العنف هو الأداة التي خلقت الدولة » (١١) ويقول « جَمْپلوفش » Gumplawicz إن الدولة نتيجة الغزو ، هي قيام الظافرين طبقةً حاكمةً على المهزومين (١٢). ويقول « سَمْنَر » Sumner « إن الدولة نتيجة القوة وهي تظل قائمة بسند من القوة » (١٣).

وهذا الإخضاع العنيف إنما يقع عادة على جماعة زراعية مستقرة ، من قبيلة من الصائدين والرعاة (١٤) لأن الزراعة تعلم الناس الأساليب المسالمة ، وتروضهم على حياة رتيبة لا يختلف يومها عن أمسها ، وتنهكهم بيوم طويل من عمل مجهد ؛ مثل هؤلاء الناس يجمعون ثروة ، لكنهم يتنون فنون الحرب ومشاعرها ؛ أما الصائد وأما الراعي ، وقد ألفا الخطر ومهّرا في القتل ، فإنهما ينظران إلى الحرب

كأنها ضرب آخر من مطاردة الصيد ، لا تكاد تزيد عن المطاردة في خطرها ؛ فإذا نصب معين الغابات ولم يَعُدْ يمدِّهم بما شتهون من صيد ، أو إذا ما قلت قطعانهم بسبب اضمحلال المراعى : فإن رجال الصيد والرعى عندئذ ينظرون بعين الحسد إلى حقول القرية بما تحوى من ثمار ، وسرعان ما ينتحلون تبريراً للهجوم شأنهم في ذلك شأن المحدثين في استسهال هذا الانتحال ؛ ثم يغزون فيغلبون فيسترقون فيحكمون(\*) الدولة مرحلة متأخرة في سلم التطور لم تكد تظهر قبل عهد التاريخ المدون ، لأن قيام الدولة يقتضى تغيراً في مبدأ التنظيم الاجتماعى من أساسه فيكون المبدأ هو أن يكون الحكم لمن يسيطر بدل أن يكون لذوى القربى كما كانت القاعدة السائدة في المجتمعات البدائية ، وإنما يكون نظام السيطرة في أنجح حالاته إذا ما ربط عدة جماعات طبيعية مختلفة ، بعضها ببعض برباط يفيدها من نظام وتجارة ؛ وحتى وهو في هذه الحالة تراه لا يدوم طويلاً إلا في القليل النادر ، اللهم إلا إن كان التقدم في الاختراع قد زاد من قوة القوى بأن وضع في يديه أدوات وأسلحة تمكنه من كبت الثورة إذا اشتعلت ؛ وفي حالة السيطرة الدائمة ترى مبدأ التسلط يميل إلى إخفاء نفسه حتى ليكاد يدس نفسه في ثنايا اللاشعور ؛ فلما ثار الفرنسيون سنة ١٧٨٩ أوشكوا ألا يتبينوا - حتى ذكرهم بالحقيقة كاميل ديمولان Camille Desmolin - أن طبقة الأشراف كانت تحكمهم منذ ألف عام جاءتهم من ألمانيا وأخضعتهم لسلطانها بالقوة ؛ حقا إن الزمن ليخلع على كل شيء مسحة من قدسية ، حتى أنحبث السرقات حين أن يبدو في أيدي أحفاد اللص الذى سرق ، ملكياً مقدساً لا يجوز عليه

(\*) هذا القانون ينطبق على الجماعة الأولى وحدها ، لأنه حين تتعمد ظروف الحياة الاجتماعية ، يتدخل في الأمر عوامل أخرى هي التي تحدد الموقف : كازدياد الثروة وجودة السلاح والتفوق في الذكاء ، فصر لم ينفذها الهكسوس والآثيوبيون والعرب والأتراك فحسب موكلهم من البدو - بل غزتها كذلك مدنيات مستقرة من أشور وفارس واليونان وروما وإنجلترا - ولو أن هذه الأمم لم تغزها إلى حين انقلبت صائدة بدوية على نطاق الاستعمار الواسع .

اعتداء ؛ إن كل دولة تبدأ بالقهر لكن سرعان ما تصبح عادات الطاعة هي مضمون الضمير ثم سرعان ما يهتز كل مواطن بشعور الولاء للعلم .

والمواطن في ذلك على صواب ، فهما تكن بداية الدولة فسرعان ما تصبح دعامة لا غنى عنها للنظام ، لأنه إذا ما ربطت التجارة طائفة من القبائل والعشائر ، نشأت بين الناس علاقات لا تعتمد على القرابة بل تعتمد على ما بين الناس من اتصال ، وإذن فلا بد. لمثل هذه العلاقة من أساس للتنظيم يُصطنع لها اصطناعا ، ونستطيع أن نسوق مجتمع القرية مثلا لذلك : فالقرية هي التي حلت محل القبيلة والعشيرة وأصبحت هي صورة التنظيم الاجتماعي المحلي ؛ فأقامت لنفسها حكومة بسيطة تكاد تكون ديمقراطية ، حكومة قوامها مناطق صغيرة يجتمع عنها رؤساء الأسر ؛ لكن مجرد وجود هذه الجماعات وكثرة عددها ، استلزم تدخل قوة خارجية تنظم ما بينها من علاقات ، وتنسجها جزءاً من شبكة اقتصادية أوسع ، والدولة هي التي سَدَّت هذه الحاجة مهما يكن فيها مما يخيف ويُفزع أول أمرها ؛ إنها لم تعد قوة منظّمة وكفى ، بل أصبحت كذلك أداة توأمت بين مصالح مئات الجماعات المتصارعة التي منها يتألف المجتمع في صورته المركبة ، ولما تم للدولة ذلك مَدَّت حبالها من سلطان وقانون وأخذت توسع نطاقها شيئاً فشيئاً ؛ وعلى الرغم من أنها صيرت الحرب الخارجية أكثر تخريباً مما كانت قبل تكوينها ، إلا أنها استطاعت أن توسع السلام الداخلي وتثبت أركانها ؛ ولك أن تعرف الدولة بأنها سلام في الداخل استعداداً للحرب في الخارج ؛ ولم يلبث الناس أن يتبينوا أن دفع الضرائب للدولة خير لهم من التقاتل بعضهم مع بعض ، خير لهم أن يدفعوا الجزية للصالحين واحذ عظيم من أن يدفعوا الرشوة للجميع ، وإذا أردت أن تعلم ماذا عسى أن يقع في مثل هذا المجتمع إذا خلا من الحاكم لفترة من الزمن ؛ فانظر ماذا تصنع جماعة « الباجنندا » التي اضطر كل رجل فيها حين مات الملك أن يسلم نفسه ؛

لأن الخارجين على القانون أنشبووا أظفار الفوضى والقتل والنهب . أرجاء البلاد جميعاً<sup>(١٥)</sup> ؛ وقد صدق « سبنسر » حين قال : « إنه بغير حكم أوتوقراطي كان يستحيل على تطور المجتمع أن يبدأ مراحلها »<sup>(١٦)</sup> .

على أن الدولة التي تعتمد على القوة وحدها سرعان ما يتقوض بناؤها ، لأن الناس وإن يكونوا بطبعهم أغراراً ، فهم كذلك بطبعهم ذوو عناد ؛ والقوة مثل الضرائب تبلغ أكثر نجاح لها إذا ما كانت خفية غير مباشرة ؛ ومن هنا لجأت الدولة - لكي تبقى على نفسها - إلى أدوات كثيرة تستخدمها وتصطنعها في بث تعاليمها - كالأسرة والكنيسة والمدرسة - حتى تبت في نفس المواطن عادة الولاء للوطن والفخر به ؛ ولقد أغناها هذا التنشيط عن مئات من رجال الشرطة ، وهيئاً الرأي العام للتماسك في طاعة وانصياع ، فمثل هذا التماسك لا بد منه في حالة الحرب ؛ وفوق هذا كله فإن الأقلية الحاكمة حاولت أن تحول سيادتها التي فرضتها على الناس فرضاً بقوتها إلى مجموعة من القوانين من شأنها أن تُبَلِّغ سلطتها من جهة ، وأن تقدم للناس ما يرحبون به من أمن ونظام من جهة أخرى وهي تعترف بحقوق « الرعية »<sup>(\*)</sup> اعترافاً تستميلها به إلى قبول القانون ومناصرة الدولة .

---

(\*) الكلمة بالإنجليزية Subject وفيها معنى الخضوع ، ولذلك كتب المؤلف هامشاً يقول : لاحظ كيف تكشف هذه الكلمة عن أصل الدولة . (المعرب)

## الفصل الثالث

### القانون

انعدام القانون - القانون والعادة - الفأر - الغرامات  
المحاكم - المحنة - المبارزة - العقاب الحرية البدائية

يأتى القانون مصاحباً للملكية والزواج والحكومة ؛ فأحط المجتمعات  
تُدبّر أمرها بغير قانون ؛ يقول « ألفرد رسل ولاس » : « لقد عشت مع  
جماعات الهمج في أمريكا الجنوبية وفي الشرق ، ولم أجد بينهم قانون ولا محاكم  
سوى الرأى العام الذى يعبر عنه أهل القرية تعبيراً حراً ، فكل إنسان يحترم  
حقوق زملائه احتراماً دقيقاً ، فالاعتداء على هذه الحقوق يندر وقوعه  
أو استحيل ، إن الناس جميعاً في مثل هذه الجماعة متساوون تقريباً » (١٧) ؛  
وكذلك كتب « هرمان ملفيل » Herman Melville شيئاً كهذا عن أهل  
جزيرة ماركساس Marqusas فقال : « أثناء وجودى بين قبيلة « التايبي »  
Typees لم يُقدّم أحد قط للمحاكمة بتهمة الاعتداء على غيره من الناس ؛  
وسار كل شىء في الوادى سيراً هادئاً متسقاً على صورة لا تجد لها مثيلاً في  
الجماعات المسيحية مهما انتقيت منها خيراً وأصفاها وأتقاها ؛ وإن في هذا  
القول منى لجرأة أستبيحها لأنه قول الصدق » (١٨) ؛ ولقد أقامت حكومة  
الروسيا القديمة دوراً للمحاكم في جزر ألوشيا لكنها لم تصنع شيئاً قط مدى  
خمين عاماً ، ويقول « برنتن » Printon : « كانت الجرائم والاعتداءات  
في قبيلة إراكوا من القلة في ظل نظامهم الاجتماعى بحيث تكاد لا تجد  
ما يبرر أن تقول إن لهم قانوناً للعقوبات » (١٩) ، هذه هى الظروف المثالية  
أو ربما كانت صورتها المثالية من خلقنا نحن - التى يتمنى الفوضويون عودتها

لكن هذه الصورة يجب أن تعدل بعض التعديل ؛ فالجماعات الفطرية تتمتع بحرية نسبية من قيود القانون ، أولاً لأنها محكومة بعادات هي في صرامتها وفي استحالة الخروج عليها كأي قانون ، وثانياً لأن جرائم العنف في أول الأمر تعتبر مسائل خاصة يُقضى فيها بالثأر الشخصي الذي تُسفح فيه الدماء .

إن التقاليد لتكون أساساً ثابتاً مكينا تراه مستقراً تحت الظواهر الاجتماعية كلها ؛ فهي بمثابة الصخرة الراسخة في أسفل البناء ، وقوامها ألوان الفكر وضروب الفعل التي خلج عليها مرُّ الزمان هالة من تقديس ، وهي تُمدُّ المجتمع بشيء من الثبات والنظام إذا ما انتهى القانون أو تغير أو اضطرب ؛ فالتقاليد فيما تعطيه للجماعة من استقرار تشبه الوراثة والغرائز فيما تعطيه من استقرار للنوع البشري ، كما تشبه العادات بالقياس إلى الفرد الواحد ؛ والتقاليد هي الاطراد المكروور الذي يحفظ للناس عقولهم في رءوسهم لأنه إذا لم تكن لدى الإنسان هذه القنوات التي ينزلق فيها التفكير والعمل انزلاقاً لا شعورياً يسيراً ، لا اضطر العقل أن يتردد إزاء كل شيء وسرعان ما يلوذ بالجنون مهرباً ؛ والغرائز والعادات والتقاليد والأوضاع الاجتماعية كلها تتحدد وفق قانون اقتصادي يستغنى بالقليل عن الكثير ، لأن العمل الآلي هو أنسب طريقة يستجيب بها الإنسان للمثير الخارجي إذا تكرر ، أو للموقف المعين إذا تجدد حدوثه ؛ أما التفكير الأصيل والتجديد في السلوك فهو اضطراب في مجرى الاطراد ، ولا يستطيعه الإنسان إلا في الحالات التي يريد فيها أن يغيّر من سلوكه المألوف بحيث يلائم الموقف الذي يحيط به ، أو في الحالات التي يأمل فيها أن يكافأ على تجديده وتفكيره كسباً موفوراً .

فإذا أضيف إلى هذا الأساس الطبيعي وهو التقاليد ، تأمين يأتيه من السماء عن طريق الدين ، وأصبحت تقاليد أبائنا هي كذلك ما تريده لنا الآلهة من سلوك ، عندئذ تصبح التقاليد أقوى من القانون ، ويبعد الإنسان عن حرته البدائية بعداً جوهرياً ؛ إنك إذا تجاوزت حدود القانون فقد كسبت إعجاب نصف

الناس الذين يحسدون في أعماق نفوسهم كل من يستطيع أن يتغلب بذكائه على هذا العدو القديم ؛ أما إذا تجاوزت حدود التقاليد فأنت حين أن تصطدم بمقت الجميع لأن التقاليد تنشأ من الناس أنفسهم ، بينما يفرض عليهم القانون فرضاً من أعلى ؛ القانون عادة مرسوم قضى به السلطان ، أما التقاليد فهي الانتخاب الطبيعي لألوان السلوك التي ثبتت صلاحيتها في خبرة المجتمع ، والقانون يأخذ في حلوله محل التقاليد حين تحل الدولة محل الأسرة والقبيلة والعشيرة والمجتمع القروي ، وكلها أنظمة طبيعية ؛ ثم يتم حلول القانون محل التقاليد حين تظهر الكتابة ، وتترج القوانين في انتقالها من تشريع يهبط إلى الخلف عن طريق ذاكرات الشيوخ والكهنة ، إلى نظام تشريعي صريح مكتوب على ألواح ، لكن حلول القانون محل التقاليد لم يكمل في يوم من الأيام ؛ وستظل التقاليد حتى النهاية هي القوة الكامنة من وراء القانون حين يقرر الإنسان أي نوع من السلوك ينبغي أن يسلك ، وحين يحكم على أنواع السلوك بالخير والشر ؛ ستظل التقاليد حتى النهاية هي القوة الكامنة وراء العرش ، « هي الحكم الأخير الذي يقضى في حياة الإنسان » .

وأول المراحل في تطور القانون أخذ الإنسان لنفسه بالتأثر فيقول الرجل من البدائيين : « إن الثأر ثأري وسأردّ عن نفسي ما لتحقّق بي » ، وكل فرد من القبائل الهندية التي تسكن « كالفورنيا السفلى » هو لنفسه الشرطي وهو الذي يقيم لنفسه ميزان العدل بما تسعفه قوته من الثأر ؛ ففي مجتمعات بدائية كثيرة إذا حدث لشخص « ا » أن اغتال شخصاً آخر هو « ب » كانت النتيجة أن يُقتل « ا » على يد ابن « ب » أو صديقه . وليرمز له بالحرف « ح » ، ثم يُقتل هذا الابن أو الصديق على يد شخص رابع هو « د » يكون ابن « ا » أو صديقه وهكذا حتى تنتهي أحرف الهجاء ، وإنك لترى أمثلة للثأر في أنثى العائلات الأمريكية دماً في يومنا هذا ، ولقد امتد الثأر ما امتد القانون نفسه في عصور

التاريخ ، وهو يظهر في « القصاص » المذكور في القانون الروماني ؛ والقصاص يلعب دوراً كبيراً في تشريع حمورابي ، وتراه في أمر « موسى » بأن تكون « العين بالعين والسن بالسن » وهو ما يزال كامناً وراء الكثرة الغالبة من العقوبات القضائية حتى اليوم .

والخطوة الثانية نحو القانون والمدنية من حيث التصرف إزاء الجريمة ، هي الأخذ بالتعويض بدل الثأر ، فكثيراً جداً ما استعمل الرئيس سلطته أو نفوذه لكي يحافظ على حُسن العلاقات بين أفراد جماعته - ليحمل الأسرة الراجعة في الأخذ بالثأر على أن تستبدل بالدم المطلوب ذهباً أو متاعاً ؛ ثم ما هو إلا أن نشأت « تعريفة » قانونية ، تحدد كم من المال ينبغي أن يدفع ثمناً للعين وكم للسن وكم للأذراع وكم للحياة ، وقد توسع حمورابي في تشريعه على هذا الأساس ؛ وقد كان أهل الحبشة غاية في الدقة في العقوبة بالقصاص بحيث إذا سقط صبي من أعلى الشجرة على زميله وقتله ، فإن القاضي يحكم بأن ترسل الأم الثكلى ابناً آخر من أبنائها ليسقط من أعلى الشجرة على عنق الصبي الذي اقترف الذنب أول مرة (٢١) ، والعقوبات التي تُقدَّر في حالة التعويض . قد تختلف باختلاف جنس المعتدى والمعتدى عليه ، وعمره ومنزلته ، فالفيجيون - مثلاً - يعتبرون السرقة الطفيفة يأتيا إنسان من سواد الناس ، أشنع إجراماً من القتل يقترفه الرئيس (٢٢) وهذا ما حدث طوال تاريخ القانون ، ففداحة الجريمة كانت دائماً تقل بعلو منزلة المجرم (\*) ولم كانت هذه الغرامات أو التعويضات التي تدفع اجتناباً للثأر ، تتطلب تقديراً للجريمة وللتعويض بحيث يتلاءمان ، اتخذت خطوة ثالثة نحو القانون ، وهي قيام المحاكم ، حيث كان الرؤساء أو الكهنة أو الشيوخ يجلسون مجلس القضاة ليقتضوا فيما ينشب بين الناس من خلاف ، ولم تكن هذه المحاكم

(\*) يجوز لنا أن نستثنى من ذلك البراهما الذين اقتضاهم تشريع مانو أن تتحملوا عقوبة أعظم مما تنزل بأفراد الطبقات الدنيا على نفس الجريمة لكن هذا القانون لم يؤخذ به فعلاً .

دائماً مجالس تقضى كما يقضى القضاة ، بل كثيراً ما كانت مجالس لإصلاح ذات البين ، فكانت تصل بالمتخاصمين إلى حل يرضيهما معاً بصورة ودية(\*)؛ ولبت الالتجاء إلى المحاكم اختيارياً لدى كثير من الشعوب منذى قرون طوال ، وكان المعتدى عليه إذا لم يرضه الحكم الصادر في شأنه ، يباح له أن يأخذ ثأره بيده (٢٢) .

وفي حالات كثيرة كان البتُّ في أمر الخصومات يتم في صورة عراك يجرى على مرأى من الناس بين المتخاصمين ، وكان هذا العراك يختلف في مدى إرافته للدماء ، من مباراة في الملاكمة لا يترتب عليها شيء من الأذى - كما هي الحال بين الأسكيمو الحكماء - إلى مبارزة تنتهى بالموت ؛ وكثيراً ما لجأ البدائيون إلى اصطناع المحنة في فضِّ مشكلاتهم ، غير أنهم لم يقيموها على أساس النظرية التي سادت في القرون الوسطى بأن الله سيكشف عن المجرم عن طريق المحنة بقدر ما أقاموها على أساس من أمل بأن المحنة مهما بلغت من بُعدها عن العدل ، ستختم نزاعاً قد تضطرب له القبيلة أجيالاً عدة إذا لم يُلجأ في فضِّه إلى المحنة ؛ ومن أمثلة ذلك أن المتهم والمتهم - كليهما يطلب إليهما أن يختار كل منهما صحيفة طعام من بين صحفتين إحداهما مسمومة ، وقد ينتهى هذا الاختيار بأن يأخذ الصحيفة المسمومة من هو برىء (والعادة ألا يكون أثر السم مما يستحيل الخلاص منه) لكن الخصومة تنتهى بهذا ، ما دام الفريقان يعتقدان في غير إرغام بعدالة مبدأ المحنة ؛ وقد كانت العادة عند بعض القبائل أن المذنب إذا اعترف بذنبه منذاً ساقه للمعتدى عليه ليطعنها برمحه ؛ أو يُطلب إلى المتهم أن يصمد للرماح يقذفه بها متهموه ، فإذا أخطأته الرماح جميعاً ، أعلنت براءته ، أما إذا أصابه ولورمحه واحد ، حكم بإدانته وفُضَّ الخلاف (٢٣)

وهكذا هبط مبدأ المحنة خلال العصور ، بادئاً من تلك الصور البدائية إلى

(\*) بعض المدن الحديثة جداً تحاول اليوم أن تحيي هذا النظام القديم الذى يوفر الوقت .

قوانين موسى وحمورابي ثم إلى العصور الوسطى ؛ والمبارزة ضرب من ضروب المحنة ، وقد ظن المؤرخون أنها قد انقضت عندها ، لكنها في طريقها إلى العودة من جديد في أيامنا هذه ، وهكذا ترى الفارق بين الإنسان البدائي والإنسان الحديث ضيقاً صغيراً في بعض جوانب الحياة ، وإن تاريخ المدنية لقصير .

ورابع الخطوات التي خطاها القانون في تطوره\* ، هي أن تعهد الرئيس أو تعهدت الدولة أن يحول دون الاعتداء وأن يُنزل العقاب بالمعتدى ؛ وليس بين فض النزاع وإنزال العقاب بالمعتدين وبين محاولة اتقاء وقوع النزاع إلا خطوة واحدة ؛ وهذا لم يعمد الرئيس قاضياً وكفى ، بل أصبح إلى جانب ذلك مشرعاً يسن القوانين ، وأضيفت إلى مجموعة القوانين العامة الشائعة بين الناس ، والتي استمدوها من تقاليدهم مجموعة أخرى من « القوانين الوضعية » التي مصدرها مراسيم الحكومية ؛ ففي الحالة الأولى تصعد القوانين من أسفل ، وفي الحالة الثانية تهبط على الناس من أعلى ؛ وفي كلتا الحالتين ترى القوانين مصطبغة بمسحة السلف الغابر ، وتشتم فيها رائحة الأخذ بالثأر الذي جاءت تلك القوانين بديلاً له ؛ لقد كان العقاب في الجماعات البدائية قاسياً<sup>(٢٤)</sup> لأن تلك الجماعات لم تكن آمنة على حياتها ، ولذلك ترى صرامة العقاب تقل كلما ازداد النظام الاجتماعي قراراً .

وتستطيع القول بصفة عامة إن « حقوق » الفرد في المجتمع الفطري أقل منها في حالة المدنية ؛ فأينما وجهت النظر وجدت الإنسان يولد مكبلاً بالأغلال : أغلال الوراثة والبيئة والتقاليد والقانون ؛ والفرد في الجماعة البدائية يتحرك في شبكة من القوانين التي تبلغ بصرامتها وتفصيلاتها حداً يجاوز المعقول ، فألف تحريم يحدد سلوكه وألف إرهاب يشل إرادته ؛ إن أهل زيلنده الجديدة كانوا فيما يبدو للعين يعيشون بغير قانون ، لكنهم في حقيقة أمرهم كانت التقاليد تتحكم في كل مظهر من مظاهر حياتهم ؛ كذلك أهل البنغال تسيرهم التقاليد التي لا قبيل لهم بتغييرها أو معارضتها ، فتحدد لهم طريقة الجلوس والتميام والوقوف والمشى والأكل والشرب

والنوم ؛ فالفرد أوشك ألا يكون في عرفهم كائناً مستقلاً بذاته في البيئة  
الفطرية ، ولم يكن يتمتع بالوجود الحق إلا الأسرة وإلا القبيلة والعشيرة  
والمجتمع القروى ، فهذه الهيئات هي التي تملك الأرض أو تباشر السلطان ، ولم  
يصبح للفرد وجود واقعى متميز من وجود مجموعته إلا بعد أن ظهرت الملكية  
الخاصة التي هيأت له سلطاناً اقتصادياً ، وبعد أن ظهرت الدولة التي اعترفت  
له بوجود قانونى وحقوق محددة (٢٥) ؛ إن الحقوق لا تأتينا من الطبيعة ،  
لأن الطبيعة لا تعرف من الحقوق إلا الدهاء والقوة ؛ إنما الحقوق مزايا  
منحتها الجماعة للأفراد على اعتبار أنها تؤدي إلى الخير العام ؛ ولذا فالحرية  
تُعرفُ اقتضاه اطمئنان الحياة ، والفرد الحر ثمرةٌ أنتجتها المدينة ،  
وعلاوةً تُميّزُها .

## الفصل الرابع

### الأسرة

وظيفتها في المدنية - موازنة القبيلة والأسرة - نمو العناية الأبوية -  
عدم أهمية الوالد - انفصال الجنسين - حق الأمومة - منزلة المرأة  
- وظائفها - أعمالها الاقتصادية - الأسرة الأبوية - إخضاع المرأة

لما كانت الحاجات الأساسية للإنسان هي الجوع والحب ، كانت الوظائف الرئيسية للتنظيم الاجتماعي هي تهيئة الموارد الاقتصادية ودوام البقاء من الوجهة البيولوجية ؛ فالتواصل النسل في سلسلة من الأبناء حيوي كالتواصل الطعام ؛ لهذا ترى المجتمع يضيف دائماً إلى الأنظمة الاجتماعية التي من شأنها أن تديم بقاء الإنسان في نسله ؛ ولقد لبثت القبيلة - حتى قيام الدولة قُرب بداية المدنية التاريخية بحيث أصبحت للنظام الاجتماعي مركزاً رئيسياً دائماً - لبثت القبيلة حتى ذلك العهد تتولى هذه المهمة الدقيقة ، مهمة تنظيم العلاقة بين الجنسين وبين الأجيال المتعاقبة ؛ بل إنه حتى بعد قيام الدولة ، ظلت مقاليد حكومة الإنسان مستقرة في تلك الجماعة التي هي أعمق الأنظمة التاريخية جذوراً - وهي الأسرة ، إنه لبعيد الاحتمال أن يكون الإنسان الأول قد عاش في أسرات متفرقة ، حتى في مرحلة الصيد ؛ لأن ضعف الإنسان في أعضائه الفسيولوجية التي يدافع بها عن نفسه ، كان قميماً أن يجعل منه فريسة للكواسر التي لم تنزل تجوس في مناكب الأرض ؛ فالعادة في الطبيعة أنه إذا ما كان الكائن العضوي ضعيف الإعداد للدفاع عن نفسه وهو فرد ، لجأ إلى الاعتصام بأفراد من نوعه ، لتعيش الأفراد جماعة تستعين بالتعاون على البقاء في عالم تمتلئ جنباته بالأنياب والمخالب والجلود التي يستحيل ثقبها ، وأغلب الظن أن

قد كانت هذه هي حالة الإنسان أول أمره ، فأنقذ نفسه بالتماسك في جماعة الصيد أولاً فالقبيلة ثانياً ؛ فلما حلت العلاقات الاقتصادية والسيادة السياسية محل القربى كبدأ للتنظيم الاجتماعي ، فقدت القبيلة مكانتها التي كانت تجعل منها قيوام المجتمع ؛ وحل محلها في أسفل البناء الأسرة ، كما حلت الدولة محلها في قمته ؛ وعندئذ تولت الحكومة مشكلة استتباب النظام ، بينما أخذت الأسرة على نفسها أن تعيد تنظيم الصناعة وأن تعمل على بقاء الجنس .

ليس من طبيعة الحيوانات الدنيا أن تعنى بنسلها ، لذلك كانت إنائها تقذف بيضها في كميات كبيرة ، فيعيش بعضها وينمو ، بينما كثرتها الغالبة تُلْتَهَم أو يصيبها الفساد ؛ إن معظم السمك يبيض مليون بيضة في العام ؛ وليس بين السمك إلا أنواع قليلة تبدى شيئاً من العطف على صغارها ، وترى في خمسين بيضة تبيضها الواحدة منها في العام عدداً يكفي أغراضها ؛ والطيور أكثر من السمك عناية بالصغار ، فيفقس الطائر كل عام من خمس بيضات إلى اثنتي عشرة كل عام ؛ وأما الحيوانات الثديية التي تدل باسمها على عنايتها بأبنائها ، فهي تسود الأرض بنسل لا يزيد عن ثلاثة أبناء في المتوسط لكل أنثى في العام الواحد<sup>(٢٦)</sup> ؛ إن القاعدة العامة في عالم الحيوان كله هي أن خصوبة النسل وفناءه يقلان معاً كلما ازدادت عناية الأبوين بالصغار ؛ والقاعدة العامة في عالم الإنسان من أول نشأته هي أن متوسط المواليد ومتوسط الوفيات يهبطان معاً كلما ازدادت المدنية صعوداً ؛ إن عناية الأسرة بأبنائها إذا ما حسنت ، مكنت النشء من مدة أطول يقيمونها تحت جناح الأسرة فيكمل تدريبهم ونموهم إلى درجة أكبر ، قبل أن يُقذف بهم ليعتمدوا على أنفسهم ، وكذلك قلّة المواليد تصرف الجهود البشرية إلى أوجه أخرى من النشاط بدل استنفاده كله في عملية النسل .

ولما كان يُعهد إلى الأم بأداء معظم ما تقتضيه العناية بالأبناء من خدمات ، فقد كان تنظيم الأسرة في أول أمرها (ما استطعنا أن ننفذ بأبصارنا خلال ضباب

التاريخ) قائماً على أساس أن منزلة الرجل في الأسرة كانت تافهة وعارضة ،  
بينما مهمة الأم فيها أساسية لا تعلوها مهمة أخرى ؛ والدور الفسيولوجي  
الذي يقوم به الذكر في التناسل ، لا يكاد يستوقف النظر في بعض القبائل  
الموجودة اليوم ، وربما كان الأمر كذلك في الجماعات البشرية الأولى ، شأن  
الرجل من الإنسان في ذلك شأن الذكر من صنوف الحيوان التي تناديها الطبيعة  
للتناسل فيطلب العشير عشيره ويتكاثر النسل دون أن يورق وعيهم  
أن يحلوا هذه العملية إلى أسباب ونتائج ؛ فسكان جزائر « تروبرياند »  
Trobian لا يعزون حمل النساء إلى الاتصال بين الجنسين بل يعلونه  
بدخول شبح في جوف المرأة ، وإن هذا الشبح ليدخل جوفها عادة إذ هي  
تستحم ؛ فتقول الفتاة في ذلك « لقد عَضَّتْني سمكة » ويقول مالينوفسكى  
Malinowski : وسألت من يكون والد طفلٍ وُلِدَ سنفاحاً ، أجابوني  
كلهم بجواب واحد : إنه طفلٌ بغير والد لأن الفتاة لم تزوج ؛ فلما سألتُ  
في تعبير أصرح : من ذا اتصل بالمرأة اتصالاً فسيولوجياً فأنسَلت ، لم  
يفهموا سؤالى . . . ولو أجابوا كان الجواب : إنه الشبح هو الذي وهبها  
طفلها ؛ وكان لسكان تلك الجزيرة عقيدة غريبة وهي أن الشبح أسرع  
إلى دخوله امرأة أسلمت نفسها لكثير من الرجال في غير تحفظ ؛ ومع ذلك  
فإذا ما أراد النساء أن يجتنبن الحمل ، آثرن ألا يستحممن في البحر إذا علا  
مدُّه ، على أن يمتنعن عن اتصالهن بالرجال (٢٧) ولأنها لعقيدة ممتعة لا بد أن  
قد أراحت الناس من عناء كبير كلما أعقب استسلام المرأة للرجل نتيجة  
تسبب شيئاً من الحيرة ، وما كان ألدها عقيدة لو أنها انتسحت للأزواج  
كما انتسحت لعلماء الأجناس البشرية .

وأما أهل مالينزيا فقد عرفوا أن الحمل نتيجة الاتصال بين الجنسين ، لكن  
الفتيات اللاتي لم يتزوجن يُصْرِرْنَ على أن حملهن قد سببه طن لون من الطعام  
أكلته (٢٨) وحتى بعد أن أدركوا وظيفة الذكر في التناسل ، كانت العلاقات الجنسية

من الاضطراب بحيث لم يكن يسيراً عليهم أن يحددوا لكل طفل أباه ؛ ونتيجة ذلك هي أن المرأة البدائية الأولى قلتما كانت تعنى بالبحث عن يكون والد طفلها ؛ إن الطفل طفلها هي ، وهي لا تنتمي إلى زوج بل إلى أبيها - أو أخيها - وإلى القبيلة ، لأنها إنما تعيش مع هؤلاء ، وهؤلاء هم كل الأقارب الذكور الذين يعرفهم الطفل (٢٩) على أنهم ذوو قرباه ، لهذا كانت روابط العاطفة بين الأخ وأخته أقوى منها بين الزوج وزوجته ، وفي كثير من الحالات كان الزوج يقيم مع أسرة أمه وقيمتها ، لا يرى زوجته إلا زائراً متسراً ، وحتى في المدنية القديمة كان الأخ أعزّ عند المرأة من زوجها ، فزوجة « انتافرنيز » أنقذت أخيها لا زوجها من غضبة « دارا » كذلك « انتجوننا » ضحت بنفسها من أجل أخيها لا من أجل زوجها (٣٠) « فالفكرة القائلة بأن زوجة الرجل هي أقرب إنسان في الدنيا إلى قلبه ، فكرة حديثة نسبياً ، ثم هي فكرة لا تراها إلا في جزء صغير نسبياً من أجزاء الجنس البشري » (٣١) .

إن العلاقة بين الوالد والأبناء في المجتمع البدائي هي من الضعيف بحيث يعيش الجنسان منفصلين في عدد كبير من القبائل ؛ ففي اسراليا وغيانة البريطانية الجديدة ، وفي إفريقيا وميكرونيزنا ، وفي أسام وبورما ، وبين الألوشين والإسكيمو والساموديين ، وهنا وهناك من أرجاء الأرض ، قد ترى إلى اليوم قبائل لا تجد فيها للحياة العائلية أثراً فالرجال يعيشون معزولين النساء ، ولا يزورونهن إلا لماماً ، حتى الطعام ترى كلا من الفريقين يأكل بعيداً عن الآخر ؛ وفي شمالي پاپوا لا يجوز للرجل أن يرى مجتمعاً بامرأة أمام الناس حتى وإن كانت تلك المرأة أم أبنائه ؛ والحياة العائلية ليست معروفة في « تاهيتي » على الإطلاق ، ومن انفصال الجنسين على هذا النحو تنشأ العلاقات السرية - عادة الاتصال بين الرجال والرجال - التي تراها في كل الأجناس البدائية ، وهي مهترّب يلوذ به الرجال في

كثير من الحالات فراراً من المرأة (٣٢) ؛ وهذه العلاقات السرية لها شبيه في حياتنا الحاضرة وإن اختلفت في وجهها فهذه وايدة تلك .

إذن فأبسط صور العائلة هي الأم وأبناؤها تعيش بهم في كنف أمهم أو أخيها في القبيلة ؛ وهذا النظام نتيجة طبيعية للأسرة عند الحيوان ، التي تتكون من الأم وصغارها ، وهو كذلك نتيجة طبيعية للجهل البيولوجي الذي يتصف به الإنسان البدائي ؛ وكان لهذا النظام العائلي بديل آخر في العهد الأول ، وهو « الزواج الذي يضيف الزوج إلى أسرة زوجته » ، إذ يقضى هذا النظام أن يهجر الزوج قبيلته ليعيش مع قبيلة زوجته وأسرته ويعمل من أجلها أو معها في خدمة والديها ؛ فالأنساب في هذه الحالة يُقتَسَى أثرها في جانب الإناث ، والتوريث يكون عن طريق الأم ؛ حتى حق العرش أحياناً كان يهبط إلى الوارث عن طريق الأم لا عن طريق الزوج (٣٣) ؛ على أن هذا الحق الذي للأمم ليس معناه سيطرة المرأة على الرجل (٣٤) ؛ لأنه حتى إن ورثت الأم أبناءها فليس لها على ملكها هذا الذي تُورثه إلا قليل من السلطان ؛ وكل ما في الأمر أن الأم كانت وسية تتعقب الأنساب ، لأنه لولا ذلك لأدّى إهمال الناس عندئذ في العلاقات الجنسية وإباحيتهم إلى انبهاام معالم القرّبي (٣٥) ، نعم إن للمرأة نفوذاً في أي نظام اجتماعي كائناً ما كان ولو إلى حد محدود ، هو نتيجة طبيعية لخطر مكانتها في المنزل ، ولأهمية وظيفتها في التصرف في الطعام ولاحتياج الرجل إليها وقدرتها على رفضه ؛ ولقد شهد التاريخ أحياناً حاكمات من النساء بن بعض قبائل أفريقيا الجنوبية ، ولم يكن في مستطاع الرئيس في جزر « بليو » أن ينجز شيئاً هاماً إلا إذا استشار مجلساً من عجائز النساء ، وكان للنساء في قبيلة « إراكوا » حق يعادل حق الرجال في إبداء الرأي وفي التصويت إذا اجتمع مجلس القبيلة (٣٦) ؛ وكان للنساء بين هنود سنكا قوة عظيمة قد تبلغ بهم حق اختيار الرئيس ، هذا كله صحيح ، لكنها حالات نادرة لا تقع إلا قليلاً ، أما في أكثر الحالات فنزلة المرأة في

المجتمعات البدائية كانت منزلة الخاضع التي تدنو من الرق ؛ فمعجزها الذي يعاودها مع الحيض ، وعدم تدريبها على حمل السلاح ، واستنفاد قواها من الواجهة البيولوجية بسبب الحمل والرضاعة وتربية الأطفال ، كل ذلك عاقها في حربها مع الرجال ، وقضى عليها أن تنزل منزلة دنيا في كل الجماعات إلا أدناها وأرقاها ؛ ولم يستتبع تقدم المدنية بالضرورة أن ترفع مكانة المرأة ، ففي اليونان أيام بركليز كتب عليها أن تكون مكانتها أقل من مكانتها بن هنود أمريكا الشمالية ؛ إن مكانة المرأة ترتفع أو تهبط تبعاً لاختلاف أهمية الرجل في القتال ، أكبر منها تبعاً لزيادة ثقافة الرجال وتقدم أخلاقهم .

كانت المرأة في مرحلة الصيد تكاد تؤدي الأعمال كلها ما عدا عملية الصيد نفسها ؛ وأما الرجل فكان يسترخى مستريحاً معظم العام في شيء من الزهو بنفسه ، لقاء ما عرض نفسه لمصاعب الطراد وأخطاره ، كانت المرأة تلد الأطفال بكثرة وتربهم وتحفظ الكوخ أو الدار في حالة جيدة ، وتجمع الطعام من الغابات والحقول وتطهى وتنظف وتصنع الثياب والأحذية<sup>(٣٧)</sup> ؛ فإذا انتقلت القبيلة من مكان لم يكن الرجل ليحمل سوى أسلحة لأنه كان مضطراً أن يكون على أهبة الاستعداد لملاقاة العدو إذا هجم ، وإذن فقد كان على النساء أن يحملن كل ما بقي من متاع ، والنساء من قبيلة « البوشمن » كن يُستخدمن خادماً وحاملات للأثقال ، فإذا تبين أنهن أضعف من أن يسايرن الركب في رحلته ، تُركبن في الطريق<sup>(٣٨)</sup> ، وپروى أن سكان نهر مري الأدنى حين رأوا قطعاً من الثيران ظنوا أنها زوجات الرجال البيض<sup>(٣٩)</sup> ، وإن ما تراه بين الرجال والنساء اليوم من تفاوت في قوة البدن لم يكد يكون له وجود فيما مضى ، وهو الآن نتيجة البيئة وحدها أكثر منه أصيلاً في طبيعة المرأة والرجل : كانت المرأة إذ ذاك - لو استثنيت ما يقعد لها أحياناً من عوامل بيولوجية - مساوية للرجل تقريباً في طول قامته ، وفي القدرة على الاحتمال وفي سعة الحياة والشجاعة ؛

ولم تكن بعد قد أصبحت مجرد زينة وتحفة ، أو مجرد لعبة جنسية ، بل كانت حيوانا قوى البنية قادراً على أداء العمل الشاق مدى ساعات طويلة ، بل كانت لها القدرة - إذا دعت الضرورة - على المقاتلة حتى الموت في سبيل أبنائها وعشيرتها ؛ قال رئيس من رؤساء قبيلة « تشيپوا » Chippewas « خلق النساء للعمل ، فالواحدة منهن في وسعها أن تجرّ من الأثقال أو تحمل منها ما لا يستطيعه إلا رجلان ، وهن كذلك يُقمن لنا الخيام ويصنعن الملابس ويُصنّحنها ويُدْفِئُننا في الليل . . . إنه ليستحيل علينا أن نرحل بغيرهن ، فهن يعملن كل شيء ولا يُكَلِّفن إلا قليلاً ؛ لأنهن ما دمن يقمن بالطهي دائماً ، فإنهن يَقمُنن في السنين العجاف بلعن أصابعهن » (٤٠)

إن معظم التقدم الذي أصاب الحياة الاقتصادية في المجتمع البدائي كان يُعزى للمرأة أكثر مما يعزى للرجل ؛ فبينما ظل الرجل قرونا مستمسكا بأساليبه القديمة من صيد ورعى ، كانت هي تُطَوِّرُ الزراعة على مقربة من محال السكنى ، وتباشر تلك الفنون المنزلية التي أصبحت فيما بعد أهم ما يعرف الإنسان من صناعات ؛ ومن « شجرة الصوف » - كما كان الإغريق يسمون نبات القطن - جعلت المرأة تغزل الخيط وتنسج الثياب القطنية (٤١) ؛ وهي التي - على أرجح الظن - تقدمت بفنون الحياكة والنسج وصناعة السلال والخزف وأشغال الخشب والبناء ، بل هي التي قامت بالتجارة في حالات كثيرة (٤٢) ؛ والمرأة هي التي طَوَّرَت الدار ، واستطاعت بالتدريج أن تضيف الرجل إلى قائمة ما استأنسته من حيوان ، ودَرَّبته على أوضاع المجتمع وضروراته التي هي من المدنية أساسها النفسى ومِلاطُها الذى يمسك أجزاء البناء ؛ لكن لما تقدمت الزراعة وزاد طرجهما ، أخذ الجنس الأقوى يستولى على زمامها شيئاً فشيئاً (٤٣) ؛ وكذلك وجد الرجل في ازدياد تربية الماشية مصدراً جديداً للقوة والثروة والاستقرار ؛ حتى الزراعة التي لا بد أن تكون قد بدتْ لعالمة العصر القديم الأشدهاء عملاً بارداً ، أقبل عليها الرجل آخر الأمر بعد

أن كان يضرب جَوًّا لا في مناكب الأرض ، وبذلك انتزع الرجال من أيدي النساء زعامتهن الاقتصادية التي توفرت لهن حيناً من الدهر بسبب الزراعة ؛ وكانت المرأة قد استأنست بعض الحيوان ؛ فجاء الرجل واستخدم هذا الحيوان نفسه في الزراعة ، وبذلك تمكن من أن يحل محلها في الإشراف على زراعة الأرض ؛ هذا إلى أن استبدال المحراث بالمِعْزَقة قد تطلب شيئاً من القوة البدنية ، وبذلك مكّن للرجل أن يؤكد سيطرته على المرأة ؛ أضف إلى ذلك أن ازدياد ما يملكه الإنسان مما يمكن تحويله من مالك إلى مالك ، كالماشية ومنتجات الأرض ، أدى إلى إخضاع المرأة للرجل إخضاعاً جنسياً ، لأن الرجل طالبها بالإخلاص له إخلاصاً يبرر له أن يورث ثروته المتجمعة إلى أبناء تزعم له المرأة أنهم أبنائه ؛ وهكذا نفّذ الرجل بالتدريج خطته ، واعترف للأبوة في الأسرة ، وبدأت الملكية تهبط في التوريث عن طريق الرجل ، واندحر حق الأمومة أمام حق الأبوة ، وأصبحت الأسرة الأبوية - أي التي يكون أكبر الرجال سناً على رأسها - هي الوحدة الاقتصادية والشرعية والسياسية والحلقية في المجتمع ؛ وانقلب الآلهة وقد كانوا قبلُ نساء في أغلبهم ، انقلبوا رجالاً ذوى لحى هم للناس بمثابة الآباء ، يحيط بهم من النساء « حريم » كالذى كان يحلم به ذوو الطموح من الرجال في عزلتهم .

كان هذا الانتقال إلى الأسرة الأبوية - الأسرة التي يحكمها الوالد - ضربة قاضية على منزلة المرأة ؛ فقد باتت هي وأبنائها ، في أوجه الحياة الهامة جميعاً ، مملوكاً لأبيها أو لأخيها الأكبر ، ثم مملوكاً لزوجها ، إنها اشترت في الزواج كما كان العبد يشترى في الأسواق سواء بسواء ؛ وهبطت ميراثا كما يهبط سائر المملك عند وفاة الزوج ، وفي بعض البلاد ( مثل غاناه الجديتة ، وهريديز الجديتة ، وجزر سليمان ، وفيجي ، والهند وغيرها ) كانت تشنق وتدفن مع زوجها الميت ، أو كان يطلب إليها أن تنتحر ، لكي تقوم على خدمته في الحياة الآخرة (٤٤) وأصبح

للوالد الحق في أن يعامل زوجاته وبناته كما يشاء ويهوى إلى حد كبير جدا ؛  
فيهن ، ويبيعهن ، ويُعيرهن ، لا يحدّه في استعمال حقه هذا إلا الظروف  
الاجتماعية التي تفسح المجال لآباء غيره في استعمال حقوق مثل حقه ، وبينما  
احتفظ الرجل بحقه في الاتصال الجنسي خارج داره ، طولبت المرأة - في  
ظل الأنظمة الأبوية - وبالعبء التامة قبل الزواج ، وبالإخلاص التام بعد  
الزواج ، وهكذا نشأ لكل جنس معيار خاص يُحكم به على عمله .

إن خضوع المرأة بصفة عامة ، وقد كان موجودا في مرحلة الصيد ،  
ثم ظل موجودا - في صورة أخف - خلال الفترة التي ساد فيها حق  
الأمومة في الأسرة ازداد الآن صراحة وغلظة ؛ ففي روسيا القديمة ،  
كان الوالد عند زواج ابنته يضربها ضربا رقيقا بسوط ، ثم يعطى السوط  
للزوج (٤٥) ليدلّ بذلك على أن ضربها قد نيطت به منذ اليوم يَدٌ لا يزال  
الشباب يجرى في عروقها ؛ وحتى الهنود الأمريكيون الذين ظل حق الأمومة  
سائدا فيهم لم يرتفع عنهم قط ، كانوا يعاملون نساءهم معاملة خشنة  
ويكلفونهن بأقذر الأعمال ، وغالبا ما ينادونهن بلفظ الكلاب (٤٦) وحياة  
المرأة في كل مكان على وجه الأرض كانت تقوّم بثمن أرخص من ثمن الرجل ،  
وإذا ولدت الأمهات بنات ، فلا تقام الأفراح التي تقام عند ولادة البنين حتى  
أن الأمهات أحيانا ليقتلن بناتهن الوليدات ليخلصنهن من الشقاء ؛ والزوجات  
في فيجي يشترين الرجال كما يشاءون ، وغالبا ما يكون الثمن المدفوع بندقية (٤٧) ،  
وفي بعض القبائل لا ينام الرجل وزوجته في مكان واحد خشية أن يُضعِفَ  
نفسُ المرأة من قوة الرجل ، بل إن أهل فيجي لا يرون من المناسب أن ينام  
الرجل في بيته كل ليلة ، وفي كالدونيا الجديدة تنام المرأة في حظيرة بينما ينام  
الرجل في الدار ، وفي فيجي كذلك يسمح للكلاب بالدخول في بعض المعابد ،  
أما النساء فمحرام عليهن دخول المعابد إطلاقا (٤٨) وهذا الإقصاء للمرأة  
عن المجتمعات الدينية موجود في الإسلام حتى يومنا هذا ، نعم إن المرأة

بغير شك قد تمتعت في كل العصور بهذا الضرب من السيادة الذي ينشأ  
عن استمرار الحديث ، وقد تفلح المرأة في إنحجال الرجل أو إرباكه  
أو هزيمته أحياناً (٤٩) لكن الرجل مع ذلك هو السيد والمرأة هي الخادمة ،  
فكان الرجل من قبيلة « الكفير » يشتري النساء كما يشتري الرقيق ، وإنما  
يشترين ليكنَّ له ضمان الحياة حتى مماته ، لأنه إذا حاز عدداً من الزوجات  
كافياً ، فسيظل ما بقي له في الحياة من سنين مستريحاً من عناء العمل ،  
وعليه العمل كله ، ويعتبرُ بعض القبائل في الهند القديمة نساء الأسرة  
جزءاً من الأملاك التي تورث جنباً إلى جنب مع الحيوان الداجن (٥٠) ؛  
حتى الوصية الأخيرة من وصايا « موسى » لم توضح الفرق في هذا الصدد  
توضيحاً ظاهراً ، وفي بلاد الزنوج الإفريقية كلها ، لا يكاد النساء يختلفن  
عن الرقيق إلا في كونهن مصدراً للمتعة الجنسية إلى جانب النفع الاقتصادي ؛  
ولقد كان الزواج في بدايته صورة من صور القوانين التي تضبط الملكية ،  
وجزءاً من التنظيم الاجتماعي الذي يدبر أمر العبيد (٥١) .